ترجمة خاصة
private translation

هكذا تم ازالة الخط الأخضر

آدم راز /هآرتس

ترجمة: مصطفى ابراهيم

في الأسبوع الماضي، ثارت ضجة في وسائل الإعلام بعد قرار بلدية تل أبيب – يافا تعليق خرائط إسرائيل في المدارس في المدينة، بما في ذلك علامات خط الهدنة – الخط الأخضر – المتفق عليه بين إسرائيل وجيرانها في نهاية حرب الاستقلال عام 1949. تم تحديد هذا الخط حتى عام 1967 على أنه الحدود الشرقية لدولة إسرائيل والحدود التي تحيط بأراضيها السيادية. كان الخط غائبا طوال سنوات الاحتلال ، عمدا ، عن الخرائط الرسمية لدولة إسرائيل بعد قرارات سرية اتخذت في نهاية عام 1967 في وزارة الدفاع. بدلاً من الخط الأخضر ، تقرر منذ ذلك الحين تحديد حدود إسرائيل (غير الرسمية) على طول خطوط وقف إطلاق النار في حرب الأيام الستة: الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان.

منذ ذلك الحين وحتى اليوم، الخرائط الرسمية التي طبعتها دولة إسرائيل من خلال مركز الخرائط الإسرائيلي (مابي) لا تفرق بين أراضي الدولة كما كانت عشية حرب الأيام الستة وبعدها. يمكنك التعلم من لمحة خاطفة على الخريطة الرسمية إسرائيل "الأرض") تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن في الشرق. ربما كان القرار السياسي من عام 1967 بحذف الخط من خرائطها الرسمية يهدف إلى الاحتفاظ بالخيارات فيما يتعلق بمستقبل هذه الأراضي مفتوحًا. ولكن مع إنشاء المستوطنات على الأراضي المحتلة وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من إسرائيل بالنسبة للكثيرين، تحول محو الخط من الخرائط من تمرين في رسم الخرائط إلى واقع سياسي. لقد تم نسيان الخط حقًا ، ولم يعد موجودًا في الواقع للعديد من الإسرائيليين.

ترجمة خاصة
private translation

رد رئيس بلدية معاليه أدوميم ، بني كشريئيل ، على قرار بلدية تل أبيب ، يعبر بشكل صحيح عن ما يجري على الأرض. عندما قال ريئيل أن "دولة تل أبيب ومن هم على رأسها يعتقدون أن حدود أرض إسرائيل تنتهي في غوش دان. أدعوهم للخروج من شينكين وإيفان جفيرول ، للمجيء إلينا في مابا أدوميم. ونرى عن قرب ما هي التسوية ". وبعيدًا عن الخطاب العصري المناهض لتل أبيب في دوائر معينة ، فإن موقف رئيس البلدية بأن معاليه أدوميم جزء من إسرائيل يعبر عن موقف دولة طويل الأمد. ان "الاستيطان" في الاراضي المحتلة هو مشروع دولة. ومع ذلك ، كما فهم صناع القرار جيدًا ، كان من الضروري في بداية الرحلة كشف قطعة واحدة من الورق وتغطية قطعة أخرى من الورق.

كدليل ، في تشرين الأول / أكتوبر 1967 ، في مناقشة اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع بشأن حذف الخط الأخضر ، عندما لم تكن محطة الاستيطان في الأفق بعد ، أوضح وزير الدفاع موشيه ديان أن هناك من يزعم أن "لسنا بحاجة لإظهار نيتنا للتوسع". منذ ذلك الحين ، أظهرت إسرائيل بالتأكيد نواياها. وزعم الوزير مناحم بيغن من جهته أنه لا "يوافق على شرط التوسيع كما لا أوافق على مصطلح الاحتلال. هذا افتراء سيئ للغاية".

خصصت عدة نقاشات على المستوى الإسرائيلي الأعلى في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) 1967 لمناقشة مستقبل الخط الأخضر في الخرائط الرسمية التي ستُطبع من الآن فصاعداً. وكان من الواضح للحاضرين في تلك الاجتماعات أن القرار بالقيام بذلك ليس بالأمر اليسير. في أعقاب قرار حكومي يعتبر بموجبه أن خطوط اتفاقيات الهدنة لعام 1949 باطلة وباطلة ، قدم وزير العمل ، إيغال ألون ، في أكتوبر / تشرين الأول القرار المقترح إلى اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع. قال ألون: "اقتراحي بسيط: تصوير الواقع الحقيقي المعروف ، كما هو". أي نشر الخرائط حسب "حالة وقف إطلاق النار" في حرب الأيام الستة وليس حسب خطوط الهدنة من عام 1949. بمعنى محو الحدود الشرقية لدولة إسرائيل من الخرائط الرسمية. المنطق هو هذا "، أوضح ألون في إحدى المناقشات" ، قررت الحكومة أنه بإعلان حرب الأيام الستة ، لم تعد اتفاقيات الهدنة قائمة وكل ما يعنيه ذلك موجود. إذا لم تكن هناك اتفاقيات هدنة ، فلا حدود ، أو لا توجد خطوط لاتفاقيات الهدنة. نحن نجلس على خطوط جديدة لها وضع خطوط وقف اطلاق النار ".

ترجمة خاصة
private translation

وكان الوزراء، معظمهم، يؤيدون القرار المقترح. ووافق رئيس الوزراء ليفي إشكول على الاقتراح وأوضح في إحدى النقاشات أن "هذه خريطة حاليا لا تصور أكثر من الوضع القائم. (لكنها) لا تقول أن هذه هي الخريطة النهائية". كان الوزراء على علم بآثار قرارهم. وقال وزير التجارة والصناعة زئيف شرف ان "اصدار الخارطة نيابة عن دائرة المساحة الحكومية عمل سياسي مهم وخطير". لهذا قال إشكول إنه "يريدنا ألا نختلف في هذا الأمر".

وشرح وزير الشرطة، إلياهو ساسون، الذي أيد القرار ، المنطق الذي وجد فيه: "الأراضي المحتلة أكبر بثلاث مرات من الأراضي السابقة لدولة إسرائيل. وهناك دول تعلم أننا احتلنا هذه أو تلك المنطقة، لكنهم لا يستطيعون تخيل حجم الأراضي التي احتلناها، وسنقدم لهم خريطة حيث سنحدد بشكل منفصل الأراضي التي يحتلها الجيش الإسرائيلي، وسوف يرون كم كانت إسرائيل صغيرة وكم هي كبيرة الأراضي المحتلة. ولسنا بحاجة الى اعطاء هذه الخريطة بيد من يريد منا الانسحاب من الاراضي المحتلة ".

دارت النقاشات حول مواضيع مختلفة، كان من أبرزها ما إذا كان عنوان الخريطة يجب أن يكون "دولة إسرائيل" أو "إسرائيل" فقط. وأوضح ألون "اتفقنا" على أنه "من أجل تجنب المزاعم حول الضم وما شابه، سيكون عنوان الخريطة" إسرائيل "والعنوان الفرعي" خريطة خطوط وقف إطلاق النار ". وخصصت إحدى المناقشات أيضا لمسألة الرقابة والخوف من أن يصبح قرار حذف الخط علنيا قبل مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كان من المقرر عقدها في غضون أسابيع قليلة. وكان قرارا أجنبيا الوزير أبا بن الذي طلب تأجيل طباعة الخريطة بعد انتهاء مداولات المجلس ، وقد تم ذلك بالفعل ، إلا أن الأمر لم يكن مجرد مسألة دبلوماسية، بل مسألة داخلية أيضًا. قال في احدى النقاشات "اعتقد ان هناك اسبابا داخلية وخارجية" لمسح الخط من الخريطة ويمكن الافتراض ان احد الاسباب هو الرغبة في اقامة مستوطنات في هضبة الجولان. في ذلك الوقت، لم يلتزم معظم الوزراء بمشروع استيطاني واسع في الضفة الغربية. لم يكن هذا هو الحال مع الهضبة، وأوضح ألون أن ترك الخرائط بالخط الأخضر أمر "يمكن أن يخذلنا فقط فيما يتعلق بهضبة الجولان". لقد كان محقا. بالنسبة لمعظم الإسرائيليين، تم بناء "مستوطنات" في الجولان منذ ذلك الحين، وليس "مستوطنات".

كما أشار وزير العدل يعقوب شمشون إلى موضوع إخفاء القرار وتداعياته. "خرائط وقف إطلاق النار تم نشرها بالفعل عشرات المرات. ما السر هنا؟ والسر هو أن الحكومة قررت نشر مثل هذه الخريطة كخريطة رسمية". كما ذكرنا، فإن قرارات اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع بشأن حذف الخط الأخضر من الخرائط الرسمية تم تصنيفها على أنها "سرية للغاية" ولم يتم نشرها منذ سنوات.

لم يكن القصد من محو الخط من الخرائط إنشاء حدود جديدة لإسرائيل ، لكن القضية ظهرت خلال المناقشات. وقال الوزير يسرائيل جاليلي: "يجب أن تكون هناك ملاحظة لا يجب أن تكون على خريطة حدود الدولة ، بل على خطوط وقف إطلاق النار. وهذا يزيل كل البهارات منها". ومع ذلك ، في الممارسة العملية ، تم تقسيم مسألة الحدود إلى العديد من القضايا. كتب المدير العام لوزارة الداخلية ، مئير سيلفرستون ، في سبتمبر / أيلول 1967 إلى وزير الداخلية شابيرا ، أن "وزير الدفاع (وربما وزراء آخرين) يطلبون خط" طمس "للحدود بين الدولة و الأراضي المحتلة. لهذا السبب ، لا يريدون أن يتم إبراز ذلك من خلال مراقبة الحدود وفقًا لقانون الدخول إلى إسرائيل ".

جدير بالذكر أن بلدية تل أبيب – يافا لم تكن أول من أراد إعادة الخط الأخضر إلى الخرائط ، وقد نوقش هذا بالفعل على مر السنين. على سبيل المثال ، أمرت يولي تامير كوزيرة للتعليم في عام 2006 بالتحقق مما إذا كان من الممكن إعادة السطر إلى الكتب المدرسية في المدارس ، وقد تسبب هذا في عاصفة سياسية قصيرة الأمد حتى في ذلك الوقت. حقيقة أن الخط الأخضر لا يظهر على الخرائط الرسمية ، وأن تاريخه لم يتم تدريسه بشكل صحيح في نظام التعليم ، لقد سمح بإعادة إنتاج الجهل تجاه الأراضي السيادية لدولة إسرائيل على مدى عقود. قال وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت قبل بضع سنوات "لا يوجد خط أخضر. هناك إسرائيل واحدة. طفل في قرون السامرة ، في نتيفوت ، في أرييل أو في عوفرا ، لقد كنتم". "نحن نعلم عن إسرائيل كلها دون تمييز".

كما تم اتخاذ قرار حذف الخط الأخضر من الخرائط الرسمية في خرائط أخرى. في وقت مبكر من ديسمبر 1967 ، على سبيل المثال تم طباعة خرائط جديدة لتمييز "المسارات الجديدة" من قبل جمعية حماية الطبيعة.

ترجمة خاصة
private translation

وكتبت صحيفة "لو ميرهاف" أن "الخريطة تتضمن المسارات الجديدة التي تم تحديدها في صحراء يهودا المحررة ، والتي سوف يسير عليها آلاف الشباب في غضون أيام قليلة في رحلات هانوكا لحركات الشباب". الخط الأخضر ، كما ورد هناك ، "تمت إزالته بالكامل من الخريطة".

كانت الاعتبارات واضحة للجميع. في إحدى المناقشات حول حذف الخط الأخضر ، أشار رئيس الوزراء إشكول على وجه التحديد إلى الاعتبار المخفي في حذف الخط الأخضر وإخفائه: "كلنا نعرف لماذا تدخل العروس الحجاب. لكننا لا نعرف تحدث عن هذا."

يستند المقال إلى بحث أجراه معهد العقبة لدراسة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.